الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» تنظر في مصير موظفي قسم صناديق الاستثمار قريباً

كشف مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ «الأنباء» عن اجتماع سيعقد قريبا في الوزارة للنظر في مصير موظفي قسم صناديق الاستثمار بإدارة الشركات المساهمة بالوزارة لاسيما بعد تجميد عمل هذا القسم حسبما اسفر عنه اجتماع الوزارة بهيئة اسواق المال مؤخرا وما تم خلال الاجتماع من ان اصدار اي صندوق استثماري جديد سيتم من خلال الهيئة وان الاجراءات الخاصة بتأسيس الصناديق الاستثمارية تم نقلها الى هيئة اسواق المال.

● عاطف رمضان

أبرزها الاستعانة بناطق رسمي.. واستشارة القانونيين العاملين بالمؤسسات

5 عوامل تجنّب مسؤولي الشركات الوقوع في شرَك عقوبات «الهيئة»

في ظل المرحلة الانتقالية التي تعيشها البورصة برزت العديد من الحالات التي تظهر ان هذه المرحلة تتسم بعدم الوضوح والضبابية، ومن بين هذه الحالات تصريحات المسؤولين لوسائل الإعلام، والسؤال الذي لاح في الأفق هو كيف يتجنب مسؤولو الشركات والبنوك الوقوع في شرك عقوبات الهيئة، والى أي مدى عقوبات الهيئة ستكون رادعة؟

«الأنباء» طرحت تساؤلات عدة في هذا الخصوص على فعاليات قانونية واقتصادية، حيث أكدوا ان هذه المرحلة تتسم بعدم الوضوح، وبالتالي فإن الحالة الأولى التي ظهرت الأسبوع قبل الماضي لن تكون الأخيرة ما لم يكن هناك وضوح في مواد العقوبات، فضلا عن المحاذير التي يجب على المسؤولين الانتباه إليها.

وذكرت المصادر ان هناك 5 عوامل يجب تجنبها لضمان الدخول في دائرة عقوبات الهيئة وأيضا ضمن تحقيق أكبر قدر من الإفصاح والشفافية وهي غاية «الهيئة» من فرض وتغليظ العقوبات، مشيرة الى ان هذه العوامل هي:

1. ضرورة ان تكون تصريحات المسؤولين في إطار قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية، والا تحيد عن مواد القانون حتى ان كانت هناك مواد تحتاج الى تعديلات في وقت لاحق.
2. ان يتم إعداد التصريحات الاعلامية سلفا، وان يطلع عليها الاستشاريون القانونيون العاملون في المؤسسات سواء البنوك او الشركات، وذلك لضمان خلوها من اي محاذير تفرضها «الهيئة».
3. الاستعانة بناطق رسمي لكل مؤسسة تخضع للهيئة، على أن يملك المتحدث من الخبرة والحرفية والإلمام بمواد القانون ولائحته التنفيذية ما يجنب المؤسسة والمسؤولين فيها الوقوع تحت طائلة القانون والدخول في دائرة المساءلة.
4. رفع مستوى الثقافة فيما يتعلق بكيفية الإدلاء بالمعلومة، فضلا عن زيادة الاطلاع على مواد القانون خاصة المتعلقة بالعقوبات، لاسيما ان أي مسؤول في أي مؤسسة معرض في أي وقت للإدلاء بتصريحات لوسائل الاعلام.
5. الالتزام بالكشف عن كل ما يتعلق بالمؤسسة عبر «الهيئة» وفي إطار القانون ولائحته التنفيذية، بما يضمن تحقيق اكبر قدر من الشفافية والإفصاح.

متداول يتطلع لمرحلة جديدة من التعاون لإنجاح عمل «الهيئة»

وذكرت المصادر ان عقوبات «الهيئة» لا يجب النظر اليها على انها أمر سلبي يحد من قدرة الشركات من الافصاح عن نشاطاتها ونتائجها وخططها المستقبلية، ولكن لابد من النظر الى هذه العقوبات على انها آلية للقضاء على كل السلبيات التي تعتري السوق في مرحلة ما قبل الهيئة المستقلة، مشيرة الى ان تلك المرحلة اتسمت بالفوضى بشكل غير مسبوق، فكثير من المسؤولين الذين أدلوا بتصريحات عن مستقبل الشركات تحدثوا عن صفقات واستحواذات وعقود سيتم إبرامها بالملايين، وفي نهاية الأمر تبخرت هذه الوعود وتبخرت معها مدخرات صغار المساهمين والمستثمرين.

خسائر طائلة

وأضافت المصادر ان الإفراط في التصريحات من هذا النوع كانت بسبب عدم وجود مساءلة حقيقية وكان يترتب على ذلك خسائر طائلة لصغار المساهمين والمستثمرين، ومن ثم فإن وجود عقوبات على تصريحات لم تكتمل بعد أمر ايجابي يحفظ حقوق المساهمين والمستثمرين.

وأشارت المصادر الى ضرورة التشديد على التخارجات والاستحواذات حتى يتم الانتهاء منها ويكون الاعلان عن طريق «الهيئة»، وكذلك نسب الملكية والمشاريع المستقبلية، لأن كل هذه أمور يترتب عليها اتخاذ قرارات استثمارية.

وتوقعت ان تشهد الفترة المقبلة انكماشا واضحا في الإدلاء بأي معلومات لأي من وسائل الاعلام، خاصة ان المرحلة المقبلة ستكون أكثر حزما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية المحدد لها تاريخ 13 سبتمبر المقبل.

تشكيل لجان

وأفادت المصادر في هذا الشأن بأن هناك عددا من الشركات، خاصة الاستثمارية قامت بتشكيل لجان لفهم المواد الخاصة بطبيعة عملها خلال مرحلة «الهيئة» وكيفية التواصل معها، وهو الأمر الذي سيؤدي الى تجنب الوقوع في كثير من المحاذير بما في ذلك الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام.

● شريف حمدي

بقيمة 17 مليون دينار

«رساميل» تنفذ عملية تمويل مهيكل لصالح شركتين في مجال التجزئة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة رساميل للهيكلة المالية نفذت عملية تمويل مهيكل عن طريق اصدار صكوك اسلامية لصالح شركتين محليتين تعملان في مجال التجزئة بقيمة 17 مليون دينار.

وأضافت المصادر ان الشركة تسعى الى تدعيم هذا النوع من التمويل لصالح شركات أخرى في ظل تشدد أغلبية البنوك في منح تسهيلات ائتمانية لمعظم الشركات الكويتية.

وأكدت على أهمية هذا النوع من التمويل، مشيرة الى ان التوريق أو التسنيد أو التصكيك عمليات تساهم في تطوير أسواق المال، وتخلق لاعبين جددا باعتبارها سندات إسلامية قابلة للتداول. وتعد «رساميل» الشركة الأولى التي تعمل في مجال التوريق في الكويت، وتتمحور أنشطتها بشكل رئيسي حول شراء محافظ ذمم مدينة «التوريق» وإعادة هيكلتها ثم بيعها من جديد والمساهمة في تأسيس الشركات التي تنفذ تلك الأنشطة.

● منى الدغيمي

ميثم الشخص يستقيل من «جلوبل»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان مدير الاستثمار والمحلل المالي في شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ميثم الشخص تقدم باستقالته من منصبه في الشركة اعتبارا من مطلع الشهر الجاري.

وقالت المصادر انه تم قبول الاستقالة بعد محاولات لاثناء الشخص عن القرار الا انه تمت الموافقة عندما علم المسؤولون في «جلوبل» ان الشخص سيتولى منصب مدير عام شركة العربي للوساطة المالية.

● شريف حمدي

رفع مؤسسة المواني القيمة الإيجارية لمصانع الأسمنت يشكل تحدياً

الشرهان: 3٪ نمواً متوقعاً في أرباح «أسمنت الهلال» بالربع الأول

توقع نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة اسمنت الهلال يعقوب الشرهان أن تحقق شركة اسمنت الهلال نموا في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 3٪، وذلك مقابل الفترة نفسها من العام الماضي، مشيرا الى ان زيادة الطلب على مشاريع البنية التحتية في الكويت زاد من الطلب على منتجات الشركة سواء من الاسمنت الجاهز أو العادي.

يعقوب الشرهان

وقال في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان النمو يشير الى دوران الحركة الاقتصادية وعودة الحياة الى الشركات تدريجيا، وان كان التركيز في هذه المرحلة على مشاريع البنية التحتية.

وحول التحديات التي تواجهه صناعة الاسمنت في السوق المحلي، قال الشرهان ان التحديات تكمن في ارتفاع وزيادة القيمة الإيجارية لمساحات مصانع الاسمنت من قبل مؤسسة المواني.

وأضاف ان القيمة الإيجارية لمصانع الاسمنت في السابق كانت رمزية بين 5 و10 فلوس للمتر الواحد.

أما الاتفاق الذي جمع مصانع الاسمنت ومؤسسة المواني بإلزام المصانع بدفع 100 ألف دينار بالإضافة الى رفع القيمة الإيجارية للمتر المربع يعد جائرا وغير معمول به على الإطلاق في دول الخليج.

وأشار الى انه ورغم موافقة مصانع الاسمنت على هذا الاتفاق، الا انه أصبح جائرا ويشكل تحديا أمام صناعة الاسمنت في السوق المحلي.

● أحمد يوسف

مساهمو «استحواذ» قرروا الاعتصام أمام «الأمة» عقب إعلان الحكومة الجديدة

يعتزم نحو 20٪ من مساهمي شركة استحواذ القابضة الاعتصام السلمي امام مجلس الامة عقب الاعلان الرسمي للتشكيل الحكومي الجديد وذلك بعد ان تظاهر مساهمو الشركة امام وزارة التجارة قبل نحو اسبوعين دون جدوى. وقال احد اعضاء اللجنة التي تم تشكيلها من عدد من المساهمين يمثلون نحو 20٪ من مساهمي الشركة ان الهدف من التوجه الى مقر المجلس هو مناشدة اعضاء مجلس الامة بالوقوف الى جانب صغار المساهمين لحماية اموالهم التي تم تبديدها بمخالفات واضحة. واضاف ان الاعتصام امام المجلس يعتبر الخيار الوحيد امامهم، خصوصا ان التجارة لم تفعل لهم شيئا على حد قول المصدر، حيث طلبوا من القائمين على الوزارة فتح تحقيق موسع ومحاسبة المتسببين في الخسائر الفادحة التي طالت الشركة وتحويلهم للنيابة العامة، الا ان هذا لم يتم حتى الآن.

● شريف حمدي

اجتماع يضم «الهيئة» و«البورصة» و«التجارة» و«المقاصة» قريباً لتحديد آليات عمل كل جهة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان هناك اجتماعا موسعا سيتم انعقاده قريبا، سيضم هيئة أسواق المال وإدارة البورصة والشركة الكويتية للمقاصة وممثلين عن جميع شركات الوساطة، بالإضافة الى وزارة التجارة والصناعة لمناقشة كل الأمور ذات العلاقة بدور كل من هذه الأطراف في المرحلة المقبلة وتحديد آليات عمل كل منها. وذكرت ان هذا الاجتماع لن يكون الأخير بل سيكون باكورة اجتماعات تضم هذه الأطراف خاصة ان الاجتماع سيتطرق الى المشاكل التي شهدتها كل جهة خلال الفترة الماضية على أمل التوصل الى حلها في اطار السعي لفك التشابك خاصة فيما بين الجهات المعنية.

● شريف حمدي

المصفاة بدأت نهاية الأسبوع الماضي في العمل التدريجي ومراقبة بعض الوحدات

السعد لـ «الأنباء»: مصفاة الشعيبة تعود للعمل غداً بكامل طاقتها التكريرية البالغة 200 ألف برميل

أعلن نائب رئيس مجلس الادارة ونائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء الأحمدي في شركة البترول الوطنية أسعد السعد أن مصفاة الشعيبة ستعود للعمل بكامل طاقتها التشغيلية البالغة 200 ألف برميل يوميا غدا (الاثنين)، وذلك بعد الانتهاء من الصيانة الدورية الشاملة التي انتهت منها المصفاة بنجاح خلال الـ 44 يوما الماضية.

أسعد السعد

وتوقع السعد في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن المصفاة قامت أواخر الاسبوع الماضي في العمل التدريجي للوصول إلي الحدود التكريرية القصوى في المصفاة من خلال مراقبة بعض الوحدات المهمة وقياس درجة الحرارة، مشيرا الى أن العمل التدريجي في المصفاة عادة ما يكون في غضون أيام قليلة تمهيدا للوصول إلى الطاقة القصوى.

وذكر السعد أن توقف مصفاة الشعيبة كانت فترة مناسبة لتنفيذ 31 مشروعا رأسماليا ستكون لها أهمية بالغة في تطوير أداء المصفاة التي من أهمها استبدال المفاتيح الكهربائية لبعض المحطات الكهربائية واستبدال مفاتيح تحكم المحركات الكهربائية لبعض محطات الكهرباء الفرعية ومحطة تزويد السفن بالوقود واستبدال نظم أجهزة التوقف الاضطراري وخطوط أنابيب الغازات الحمضية.

الصيانة استغرقت 44 يوماً واستغلت التوقف لتنفيذ 31 مشروعاً

جانب من أعمال الصيانة الهائلة التي نفذتها مصفاة الشعيبة

هذا وقد قال نائب العضو المنتدب لمصفاة الشعيبة أحمد الجيماز في تصريح سابق للصحافيين ان شركة البترول الوطنية رصدت 14,5 مليون دينار لتنفيذ أعمال الصيانة الشاملة لمصفاة الشعيبة وتنفيذ 31 مشروعا رأسماليا ستكون لها أهمية بالغة في تطوير أداء المصفاة، موضحا ان عملية الصيانة الشاملة لمصفاة الشعيبة تبلغ كلفتها المالية المرصودة حوالي 8,5 ملايين دينار وحوالي 6 ملايين دينار لتنفيذ 31 مشروعا رأسماليا.

وأشار إلى ان ادارة المصفاة اتخذت قرار إجراء الصيانة والتنظيف لوحدتي التكسير الهيدروجيني (07A/B_U) أثناء فترة الصيانة الشاملة للمصفاة التي عادة تتم خارج هذه الفترة وبذلك يتم توفير 65 يوم إيقاف لتلك الوحدات التحويلية حسب الخطة العامة لصيانة الوحدات وزيادة ربحية المصفاة بحوالي 11 مليون دينار.

● أحمد مغربي

هيئة مفوضي السوق تمنع على الدلالين في شركات الوساطة الجمع بين وظيفتين

علمت «الأنباء» من مصادرها أن مفوضية هيئة أسواق المال أبلغت بعض شركات الوساطة المالية عن أن قرارا شاملا ستصدره هيئة مفوضي السوق بشأن الحد الأدنى من المؤهلات المطلوب توافرها لعمل الدلالين وأن القرار سيتم صدوره خلال الأيام القليلة المقبلة.

وبينت أن هيئة السوق شددت على أنه لا يجوز للدلال الجمع بين وظيفتين في آن واحد، في إشارة إلى قيام بعض الدلالين بالعمل في وظائف حكومية وفي الوقت نفسه العمل في شركات الوساطة المالية.

وقالت المصادر ان الهيئة أبلغت الشركات أنه يجوز للمدير العام القيام بعمل الرئيس التنفيذي في شركة الوساطة المالية، مستدركة أن الرد تضمن أنه لا يجوز الجمع بين الوظيفتين لكن يمكن أن يقوم المدير العام بعمل الرئيس التنفيذي للشركة.

وكانت اللائحة التنفيذية للهيئة قد أقرت ضرورة وجود مدقق داخلي لشركات الوساطة المالية لاعداد ميزانيتها ومعاملتها على قدم المساواة مثل شركات الاستثمار.

وعلقت المصادر بالقول ان تلك القرارات ستؤثر سلبا على الدلالين العاملين في شركات الوساطة المالية حيث ستؤدي إلى «فلترة» أكثر من 40٪ من موظفي تلك الشركات، مما سيضع شركات الوساطة في حالة فوضى شديدة بسبب نقص العمالة المدربة على أعمالها الفنية وكذلك عدم وجود بدائل أمام قيادات تلك الشركات للقيام بها.

● عمر راشد